

بيروت في ٢٠٢٦/٦/٥

ر/ص/ع : ٢٠٢٦/١٧

بيان صادر عن الاتحاد اللبناني للفنون القتالية المختلطة (MMA)

يتوجّه الاتحاد اللبناني للفنون القتالية المختلطة (MMA) إلى جميع اللاعبين والمدربين والأندية والمنظمين والرياضيين في لبنان، وإلى الرأي العام الرياضي والإعلامي، ليؤكد أن تاريخ ٢٠٢٦/٠٦/٠٥ يشكل محطة مفصلية في مسار حماية وتنظيم رياضة الفنون القتالية المختلطة في لبنان وترسيخ مبدأ احترام القوانين والأنظمة التي ترعى هذه الرياضة.

فبعد محاولات متكرّرة للالتفاف على القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، ومحاولة تنظيم بطولات و منافسات تدخل ضمن نطاق رياضة الفنون القتالية المختلطة من قبل جهات لا تملك الصلاحية أو الاختصاص القانوني للإشراف عليها أو تنظيمها، بادر الاتحاد اللبناني للفنون القتالية المختلطة، إلى اتخاذ الإجراءات القضائية اللازمة صوناً للصلاحيات الممنوحة له قانوناً وحمايةً للرياضيين والمصلحة الرياضية العامة.

وقد توجّبت هذه الجهود اليوم بصدور قرار عن حضرة قاضي الأمور المستعجلة في عاليه، أكد بصورة واضحة ضرورة احترام الأطر القانونية والتنظيمية الناظمة لرياضة الفنون القتالية المختلطة، وكرس مبدأ عدم جواز تنظيم أي نشاط يندرج ضمن هذه الرياضة خارج إشراف الجهة المختصة قانوناً.

وبموجب القرار الصادر، تم منع إقامة أو تنظيم أي منافسة تندرج ظاهرياً ضمن رياضة الفنون القتالية المختلطة (MMA) في إطار النشاط الذي كان مزماً إقامته بتاريخ ٢٠٢٦/٠٦/٠٦ في مدينة عاليه، كما جرى إلزام الجهة المدعى عليها بالإعلان عن عدم القيام بأي نشاط MMA. كذلك شدد القرار على منع مشاركة أي قاصر في منافسات قتالية تتضمن احتكاكاً جسدياً مباشراً، وذلك حفاظاً على السلامة العامة وحمايةً للفئات العمرية الأكثر عرضة للمخاطر.

ويؤكد الاتحاد في هذا السياق أن هدفه لم يكن يوماً عرقلة النشاط الرياضي أو الحد من المبادرات الرامية إلى تطوير الرياضة في لبنان، بل على العكس من ذلك، فهو يثمن جهود جميع الأندية والمنظمين الذين يعملون على نشر الثقافة الرياضية وتوفير بيئة إيجابية للشباب، لا سيما في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الوطن. إلا أن ذلك يجب أن يتم ضمن إطار قانوني وتنظيمي واضح، وبعد الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة بعد تقديمها، بما يضمن سلامة المشاركين ويحفظ المصلحة العامة.

كما يوضح الاتحاد أن اعتراضه على النشاط المزمع إقامته في عاليه لم يكن موجهاً ضد أي رياضة قتالية أخرى أو ضد أي نشاط لا يندرج ضمن رياضة الفنون القتالية المختلطة، وإنما انطلق حصراً من واجبه القانوني في حماية هذه الرياضة وتنظيمها وضمان ممارستها وفق المعايير الفنية والطبية والأمنية المعتمدة. فسلامة الرياضيين، ولا سيما القاصرين منهم، تبقى أولوية لا يمكن التساهل بشأنها، كما أن حماية سمعة رياضة MMA والحفاظ على استمراريتها وتطورها في لبنان تقتضي منع أي ممارسات غير قانونية قد تسيء إليها أو تعرّض مستقبلها للخطر. خاصة ان رياضة ال MMA قد عانت كثيراً في مراحل سابقة من التوقيف في لبنان وسوء الفهم والتشويه، وعمل الاتحاد بجد لإعادتها الى مكانها الصحيح كرياضة منظمة.

وانطلاقاً من مسؤوليته الوطنية والرياضية، يؤكد الاتحاد اللبناني للفنون القتالية المختلطة أنه لن يتهاون في مواجهة أي تعدٍ على صلاحياته القانونية أو أي مخالفة من شأنها الإضرار باللاعبين أو باللعبة. وفي المقابل، فإن أبواب الاتحاد ستبقى مفتوحة أمام جميع الأندية والمدربين والمنظمين الراغبين في إقامة بطولات أو منافسات أو فعاليات رياضية وفق الأصول، وهو على استعداد كامل للتعاون وتقديم الدعم والموافقات اللازمة متى استوفيت الشروط القانونية والفنية ومتطلبات السلامة المعتمدة.

وفي هذه المناسبة، يتوجّه الاتحاد بالشكر والتقدير إلى وكيلته القانونية المحامية الأستاذة لؤى زعرور، التي تابعت هذا الملف بجهد كبير وحرفية عالية، وتمكنت من تحقيق انتصار قانوني مهم لا للاتحاد فحسب، بل لرياضة MMA وكل الرياضيين الذين يستحقون ممارسة رياضتهم ضمن بيئة آمنة وشرعية ومحترفة.

ختاماً، يؤكد الاتحاد اللبناني للفنون القتالية المختلطة MMA أن يده ممدودة للجميع، وأن المرحلة المقبلة ستكون مرحلة تنظيم وتعاون واحترام للقانون. فالرياضة لا تُبنى بالفوضى، بل بالمسؤولية والشرعية ووحدة الصف.
*مرفق ربطاً: قرار حضرة قاضي الأمور المستعجلة في عاليه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

الرئيس



احمد حازر



امين السر



وسام ابي نادر

قرار

إن قاضي الأمور المستعجلة في عايله،
بعد الإطلاع على الإيداع استعاء الراهن المقدم
في الإيداع اللبائفي للفنون القتالية المختلطة
وعلى اللائحة الجوابية المقدمة في الاستدعاء
بوجهها تادي FC عاليه فيمل منسوخه THC
وعلى المذكرة الجوابية اللاحقة، وبما أن
المستندات المبرزة في الملف،
حيث يطلب المستدعي وقف البطولة المتر
إقامتها في ١٦/٦/٢٠٢١، لكونها، بسبب إدارته،
تشكل نشاطاً يدخل ضمن رياضة الفنون القتالية
المختلطة MMA الخاضعة لإشرافه الحربي وفقاً
للإفادة الصادرة عن وزارة الشباب والرياضة
وحيث يدعي المستدعي بوجهها بأن النشاط
لا يشكل بطولة MMA بالمعنى المتصور في قبل
المستدعي، وأن عبارة MMA الواردة على
الإعلان معناها Arts Martial Machele، وهو
لا يقلق أبداً Mixed Martial Arts Federation
الخاضع بالمستدعي،
وحيث يتبين في ظاهر المستندات وجود
إعلانات تتفن مشاركة قاهرين في بعض
المنافسات القتالية، الأمر الذي يستوجب
في الحد الأدنى السبب في توافر الفوارض
الفنية والطبية والتنظيمية الكافية لحماية
سلامتهم البدنية،
وحيث إنه في مرة ثانية، يتبين أن جزراً

في النشاط المعلن عند ربط رياضية
الفنون القتالية المختلطة MMA التي يدعي
المترقب اختلاسها الحربي بها، في حين
أن أجزاء أفرع من النشاط تبدو
وتنبط بمرور أدنشاطات رياضية مختلفة
يدعي المتدرب بوجهها بأنها حاصفة
للقادات أخرى،
تقرر، حفظاً "للمحقوق ومعاً للفر، ووفقاً"
لأحكام المادة ١٨٤ / أ.م.م. ١٠٠٠

١- منع إقامة أو تنظيم أي منافسة تندرج
ظاهرياً ضمن رياضة الفنون القتالية MMA
خلال النشاط المنظم في المتدرب بوجهها
في ١٦/٦ / ٢٠١٦، وإلزام هذين الأخيرين
بالإعلان عن عدم القيام بنشاط MMA بهدف
الفنون القتالية المختلطة،

٢- منع مشاركة أي قاهر في أي منافسة
قتالية ذات إمكانات جدي مباشر
من النشاط المذكور،

٣- السماح بإقامة جوائز النشاطات
والعروض الرياضية التي لا
تندرج ضمن الفقرتين (١) و (٢) أعلاه،

٤- تكليف كاتب هذه العملية السيد عادل
رهنوان بالبدنقال إلى مركز المترقب
بوجهها وتبليغها القرار الراهن، ورئيس
العلم السيد طارق جابر،

والإنتقال في تاريخ ١٦/٦/٥٠٤٦ إلى
نادي UFC عاليه لمرافقة المنافسات
الجاهلة والسبت في عدم القيام بأي
نشاط يتعلق بالفنون القتالية المملطة
مع الترخين له بالإستعانة بالقوة العامة
عند الاقتضاء .


٥- تكليف المدعي بتكليف مبلغ وفره

المدعي رقم ٨/١٠٠٠/١٠٠٠. كبرل إنتقال الكاتب،
ورئيس القلم.

قراراً نافذاً على أهله صدر في عاليه

في ٥/٦/٥٠٤٦

قاضى الأمور المستعجلة في عاليه


باتريسيا أنطوان بو عبود